ISSN 1112 -7988 / E-ISSN 8627-2710 مجلة دراسات اقتصادية
المجلد : 20 عدد : 02 السنة : 2020 ص ص: 106-123

الشراكة الأورو-متوسطية وإشكالية تفاوت النمو في المجال المتوسطي

Euro-Mediterranean Partnership and the Problem of Growth Disparity in the Mediterranean Region

سفيان خلوفي *، جامعة العربي التبسي، تبسة(الجزائر)، sofyane.kheloufi@univ-tebessa.dz

كمال شريط، جامعة العربي التبسي، تبسة (الجزائر)، cherykam@yahoo.fr

تاريخ الارسال : 2020/10/31	تاريخ القبول : 2020 /12/03	تاريخ النشر 2020/12/06	المؤلف المرسل : سفيان خلوفي

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في إشكاليات تفاوت النمو بين دول الشمال والجنوب في المجال المتوسطي، ودور الشراكة الأورومتوسطية في الحد من التفاوت، وقد توصلت الدراسة في الأخير إلى أن المجال المتوسطي يتميز بفوارق اجتماعية واقتصادية كبيرة، وأن هذه الفوارق لها آثار على العلاقات بين دول المجال المتوسطي.

وأوصت الدراسة في الأخير بضرورة القيام بتعديلات هيكلية جذرية في دول الضفة الجنوبية للمجال المتوسطي قبل الخوض في الشراكة الأورومتوسطية في ساحة دولية جامحة على مختلف الأصعدة.

الكلمات المفتاحية: مجال متوسطي، شركة أورو-متوسطية، تفاوت النمو، شمال، جنوب.

Abstract*:*

This study aimed to investigate the problems of growth inequality between the countries of the North and the South in the Mediterranean sphere and the role of the Euro-Mediterranean partnership in reducing inequality. Finally, the study concluded that the Mediterranean domain is characterized by great social and economic differences, and that these differences have implications for the relations between the countries of the Mediterranean are.

Finally, the study recommended the necessity of making fundamental structural adjustments in the countries of the southern bank of the Mediterranean area before engaging in the Euro-Mediterranean partnership in an unruly international arena at various levels.

Keywords: Mediterranean area, Euro-Mediterranean company, differential growth, north, south**.**

* المؤلف المرسل

مقدمة: في نوفمبر 1995 عقد مؤتمر في برشلونة ضم الدول الخمس عشرة الأعضاء في الاتحاد في ذلك الوقت ودول البحر المتوسط، حيث خلص المؤتمر بإطلاق "الشراكة الأورومتوسطية" التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار في منطقة تعاني من التخلف والنزاعات المسلحة وأوجه القصور الديمقراطية. ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ، الرغبة الأوروبية في دعم قيم السلام والديمقراطية، من خلال آليات التعاون الاقتصادي والاجتماعي، ومع ذلك يبقى أن نرى ما إذا كان يمكن تطبيق هذه الشراكة وتحقيق نفس النجاح الذي تحقق في أوروبا، وإقامة منطقة تجارة حرة أورومتوسطية وخلق الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من أجل "فهم أفضل" بين دول الشمال والجنوب.

حيث دول الشمال تبدي دائمًا استعدد للعمل على إصلاح السياسيات الاقتصادية في دول الجنوب، من خلال تقديم المساعدات والاستشارات اللازمة من أجل تجاوز الصعوبات التي تتخبط فيها هذه الدول، وتعديل هياكلها وسياساتها على النحو الذي يتمشى مع متطلبات هذا العصر، وتبرز هذه الاستعدادات من خلال إبرام العديد من الاتفاقيات والشركات بين دول الجنوب والاتحاد الأوربي في إطار الشراكة الأورمتوسطية، والذي تعدي السلطات الرسمية إلى القطاع الخاص ورجال الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني. من أجل دعم العديد من الجوانب السياسية والديمقراطية والاقتصادية وحتى الاجتماعية والثقافية في دول المتوسط. وبذلك تطرح الدراسة مشكلة بحثية مفادها: **كيف يمكن للشراكة الأورومتوسطية أن تساهم في الحد من إشكالية تفاوت النمو الاقتصادي والاجتماعي بين دول الشمال والجنوب في المجال المتوسطي؟**. وللإجابة على التساؤل الرئيسي وبغيت تبسيطه تم صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بكل من المجال المتوسطي و الشراكة الأورومتوسطية؟
- إلى أي مدى يبرز التفاوت في النمو الاقتصادي بين دول المجال المتوسطي حسب مؤشرات الإنتاج والمبادلات التجارية؟
- إلى أي مدى يبرز التفاوت في النمو الاجتماعي بين دول المجال المتوسطي حسب المؤشرات الاجتماعية والبشرية ومؤشر مستوى الدخل؟
- كيف تساهم الشراكة الأورومتوسطية في الحد من إشكالية تفاوت النمو الاقتصادي والاجتماعي بين دول المجال المتوسطي؟
- ما أهم الاقتراحات التي يمكن تقديمها لحكومات الدول للحد من مخاطر التفاوت بين دول المجال المتوسطي ولاسيما في مجال الشراكة الأورومتوسطية؟

1.1. فرضيات الدراسة: في ضوء موضوع الدراسة واستجابة لمتطلبات تحقيق أهدافها يمكن صياغة الفرضيات التالية:

– قد تبرز إشكالية كبيرة في التفاوت في النمو الاقتصادي بين دول المجال المتوسطي حسب مؤشرات الإنتاج والمبادلات التجارية، وذلك لصالح دول الشمال في مقابل دول الجنوب؛

– قد تبرز إشكالية كبيرة في التفاوت في النمو الاجتماعي بين دول المجال المتوسطي حسب المؤشرات الاجتماعية والبشرية ومؤشر مستوى الدخل، وذلك لصالح دول الشمال في مقابل دول الجنوب؛

– لعل مساهمة الشراكة الأورومتوسطية في الحد من إشكالية تفاوت النمو الاقتصادي والاجتماعي بين دول المجال المتوسطي كبيرة ولصالح دول الجنوب؛

2.1. أهمية الدراسة: تكتسب هذه الدراسة أهميتها من الأهمية المتزايدة لهذا الموضوع، والذي أعيد التركيز عليه وبقوة، بحيث جاء هذا الموضوع ليدعم التوجه المستقبلي لحكومات الدول في مجال الشراكات الإستراتيجية، وحثها على بذل المزيد من الجهود إزاء عملها التنموي للحد من إشكالية التفاوت الاقتصادية والاجتماعية بين دول ولاسيما بين الدول التي تربطها علاقات وشراكات إستراتيجية، وبالتالي تغليب طرف عن طرف. كما تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الشراكة الأورومتوسطية، باعتباره من أهم الشراكات في المجال المتوسطي وفي العالم ككل وفي مجالات متعددة.

3.1. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

– تسليط الضوء على الأدبيات النظرية المتعلقة بمواضيع الشراكة الأورومتوسطية والمجال المتوسطي؛

– محاولة إبراز أوجه التفاوت في النمو الاقتصادي بين دول المجال المتوسطي حسب مؤشرات الإنتاج والمبادلات التجارية؟؛

– محاولة الكشف عن التفاوت في النمو الاجتماعي بين دول المجال المتوسطي حسب المؤشرات الاجتماعية والبشرية ومؤشر مستوى الدخل؛

– محاولة الوقوف عند مساهمة الشراكة الأورومتوسطية في الحد من إشكالية تفاوت النمو الاقتصادي والاجتماعي بين دول المجال المتوسطي وتطلعاتها؛

– إمكانية التوصل إلى مجموعة من النتائج التي يمكن من خلالها حث حكومات الدول على العمل الدائم للحد من مخاطر التفاوت بين دول المجال المتوسطي ولاسيما فيما تعلق بتعميق العلاقات الأورومتوسطية؛

4.1. منهج الدراسة: تقوم هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بحيث في الجزء النظري تم تناول المفاهيم الأساسية المتعلقة بالشراكة الأورو متوسطية والمجال المتوسطي. في حين تناول الجانب التطبيقي ثلاث نقاط أساسية هي عرض مفصل للنتائج وتحليل واختبار الفرضيات المساقة.

2. الجانب النظري للدراسة: تناولت هذه الدراسة في جنبها النظري كل من مفاهيم الشراكة الأورومتوسطية والمجال المتوسطي:

1.2. الإطار العام للشراكة الاورومتوسطية: منذ السبعينات من القرن العشرين، اهتمت المجموعة الأوروبية بالقيام بعلاقات متميزة مع الدول المتوسطية الشريكة وذلك من خلال توقيع اتفاقات تعاون وشراكة ثنائية شملت ثلاثة مجالات رئيسية: التجارة والتعاون والمالية. للتذكير بأن هذه العلاقات تستند على سياسة حسن الجوار والتي تعكس الأهمية السياسية والإستراتيجية لهذه المنطقة بالنسبة لأوروبا. ومنذ انعقاد المجلس الأوروبي في ايطاليا في جوان 1994، أعاد رؤساء دول وحكومات المجموعة الأوروبية التأكد على الأهمية الإستراتيجية لهذا المنطقة مما أعطى الدعم السياسي لهذا المسار والذي أدى بدوره لتفعيل المؤتمر الوزاري للحكومات الأوروبية في برشلونة(1995)، والذي يعتبر بمثابة نقطة الانطلاق للشراكة الاورومتوسطية وتوطيد الوضع على مستوى الاقتصاد الكلي للدول الشريكة (**زياد و عريس، 2019، صفحة 201**).

1.1.2. أبعاد تنفيذ الشراكة الأورومتوسطية: يتم تنفيذ محاور اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية المشار إليها سابقا

على مستوى بعدين أساسيين هم (**غفال، 2017، صفحة 12**):

– البعد الثنائي: يتحدد سيره عبر اتفاقيات الشراكة التي يبرمها الاتحاد الأوربي بشكل ثنائي مع كل دولة متوسطية شريكة على حدا، والتي تعكس المبادئ العامة التي تحكم العلاقات الأورومتوسطية الجديدة وإن كان كل منها يتضمن بعض الخصائص المتميزة فيما يخص العلاقات بين الاتحاد الأوربي وكل دولة شريكة، مع التذكير أن الهدف الأكبر لهذا البعد يتمثل في تأسيس منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية، وأن تاريخ تأسيس منطقة التبادل الحر حدد فيما بعد لكل دولة على حدي فعلى سبيل المثال في اتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية حدد بسنة 2017 ثم أجل إلى سنة 2020.

–البعد الإقليمي: ويقوم بشكل رئيسي على مجموعة كاملة من المنتديات والشبكات والبرامج والمشروعات، بالإضافة إلى هذا فقد تم تأسيس عدد من الهيئات التي تجمع بين مختلف المؤسسات الرسمية للدول الأعضاء في مسار برشلونة كالبرلمانات، وكذا هيئات المجتمع المدني وغيرها، مع العلم أن الغاية الرئيسية من هذا البعد هو بناء الثقة والتعاون المنتظم بين دول المنطقة.

2.1.2. مجالات الشراكة الأورومتوسطية: حيث تركزت رؤية الشراكة الأورومتوسطية الشاملة على أربع مجالات هي (**بن منصور، 2012، صفحة 68**):

– تحرير المبادلات التجارية بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية والدول المتوسطية غير الأوروبية إلى أقصي حد ممكن مع اتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لحماية الإنتاج الزراعي لدول المجموعة وحماية الصناعات الوطنية للدول المتوسطة غير الأوروبية.

– إنتاج سياسة المساعدات المالية في شكل قروض من البنك الأوروبي للاستثمار أو من خلال ميزانية الجماعة الأوروبية، في ظل شروط تفضيلية ومحددة لظروف كل حالة على حدة.

– سياسة عامة بخصوص العمالة المهاجرة من دول المتوسط إلى دول الجماعة الأوروبية.

– إقامة مشروعات للتعاون الفني الصناعي بين الجانبين، وذلك في أعمال التنقيب والتسويق وتبادل المعارف والتكنولوجيا بين الجانبين.

منه يمكننا القول أن الشركة الأورومتوسطة قامت في الأساس على مصالح مشتركة لكلا الطرفين أو بعبارة أخرى بين دول الشمال والجنوب في المجال المتوسطي.

3.1.2. محاور الشراكة الأورومتوسطية: تتمثل المحاور الأساسية للشراكة الأورومتوسطية في:

– سياسة أمنية: أولا وقبل كل شيء تهيمن على الشراكة الأورومتوسطة إلى حد كبير الاهتمام بالأمن لأنها تخطط لإقامة حوار سياسي وأمني يهدف إلى خلق مناخ من التعاون المستدام من خلال إقامة آليات منع الأزمات وتحديد الأسلحة. ومن المهم التأكيد على الجانب الحاسم من هذه النقطة، لأن الغرض من الشراكة فيما يتعلق بالحاجة الرئيسية للمنطقة هو بلا شك الأمن المستدام للمنطقة، ويمر من خلال اعتماد ميثاق السلام الأورومتوسطي والاستقرار، والمسألة المركزية لتسوية السلام في الشرق الأوسط هي إحدى أولويات جدول الأعمال هذا(**DUPUY & SADER, 2007, p. 03**) .

ولا يوجد تطور بدون أمن ولا أمان بدون تنمية لذا وجب تعزيز الصلة بين الأمن والتنمية من أجل تهيئة البيئة المناسبة التي تفضي إلى التنمية الاجتماعية الاقتصادية ولمواجهة تحديات المنطقة بطريقة شاملة ومتوازنة. نظرا

لتكوينها الجغرافي وحوكمتها المؤسسية ومنهجيتها في العمل، فإن الاتحاد من أجل المتوسط هو المنظمة المثالية لمراعاة أولويات كل من الاتحاد الأوروبي ودول الجنوب – كما يتضح من سياسة الجوار الأوروبية والإستراتيجية العالمية للسياسة الخارجية. كما ويعد تأثير أنشطة الاتحاد من أجل المتوسط على الاستقرار الإقليمي ارتباطها بالبعد الإنمائي معلمة مهمة لرفاه واستقرار المجال المتوسطي. من خلال تركيز كل الجهود على ركيزتين أساسيتين للعمل وهما: تعزيز التنمية البشرية وتعزيز التنمية المستدامة الإقليمية، حيث تساهم مشاريع ومبادرات الاتحاد من أجل المتوسط في الاستقرار الإقليمي والتكامل الإقليمي سواء كان ذلك على سبيل المثال من خلال القيادة الشاملة لعدة قطاعات حول مبادرة خلق فرص العمل أو نتيجة للتأثير الاجتماعي والاقتصادي للبنية التحتية الإستراتيجية ومشاريع التنمية الحضرية المبتكرة من خلال مبادرة تمويل المشاريع الحضرية (**Union for the Mediterranean, 2017, p. 16**).

– **سياسة اقتصادية ومالية:** على الجبهة السياسية تأكد الشراكة الأورومتوسطية التزامها من أجل إبرام عقد سياسي واستراتيجي مع بلدان الضفة الجنوبية. وتؤكد من جديد أهمية عملية الشراكة في تعزيز البعد المتوسطي داخل الاتحاد الأوروبي، مع الاستفادة من المؤسسات والأدوات القائمة، أو بعبارة أخري تعزيز التعاون والأطر التشغيلية الأخرى (**Schulz & Napoletano, 2008, p. 10**).

– **سياسة اجتماعية ثقافية:** إن تواصل الاتحاد الأوروبي مع الإسلاميين المعتدلين في جنوب حوض البحر المتوسط وشرقه، وتطوير سبل الحوار والنقاش بينهم، سوف يترك صدى إيجابي لدى مسلمي أوروبا، فالتفاعل المباشر بين الطرفين كفيل بالقضاء على المخاوف والشكوك، ومن خلال ذلك يتفهم أيضا الإسلاميون مخاوف الأوروبيين في الطرف المقابل، فيظهروا شيء من المرونة في موقفهم تجاه بعض القضايا (**النور رحموني، 2017، صفحة 43**). والشكل الموالي يلخص محاور وأبعاد الشراكة الأورومتوسطية:

الشكل 01: محاور وأبعاد الشراكة الأورومتوسطية

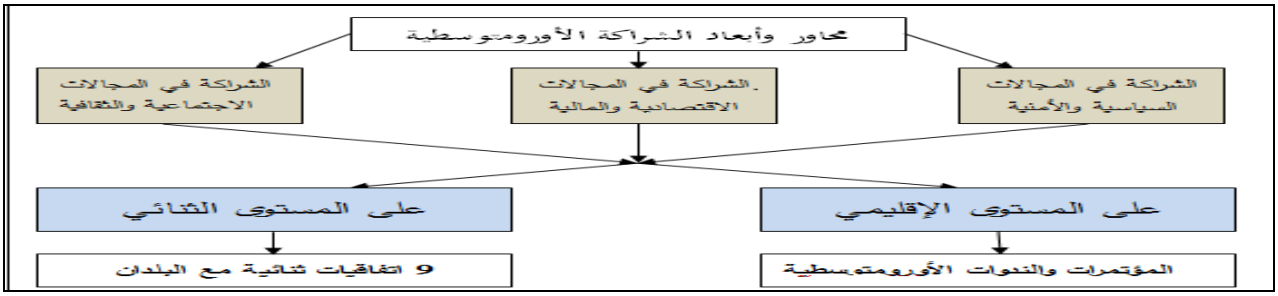

المصدر: (غفال، 2017، صفحة 13)

2.2. المجال المتوسطي: المجال المتوسطي مجال جغرافي يتكون من مجموعة من الدول التي تطل على البحر الأبيض المتوسط من جهتي الشمال والجنوب، يقع المجال المتوسطي بين خطي عرض21و 48 شمال خط الاستواء، وخطي الطول 40شرقا و17 غربا لخط غرينتش، ويتضمن مجموعة من المضايق أهمها :مضيق جبل طارق ومضيق قبرص ،ومضيق البوسفور، ومضيق قناة السويس، ويتكون المجال المتوسطي من مجموعة من الدول

في الشمال والجنوب.في الشمال توجد الدول الآتية: البرتغال، اسبانيا فرنسا ايطاليا سلوفينيا كرواتيا اليونان ألبانيا البوسنة مقدونيا قبرص يوغوسلافي، و في الجنوب توجد البلدان الآتية:المغرب الجزائر تونس ليبيا مصر فلسطين لبنان سوريا وتركيا(**eDorous, 2019**) .

ومنطقة البحر المتوسط غنية بالموارد الطبيعية والثقافية، إلا أنها تظل هشة وتحت التهديد. هناك أيضا تباينات كبيرة بين المناطق الريفية والغابات من ناحية ، والمناطق الحضرية والمناطق الساحلية من جهة أخرى. ومع تاريخها القديم وتراثها الغني، تعد منطقة البحر المتوسط نقطة التقاء بين ثلاث قارات: إفريقيا وآسيا وأوروبا. محاط بـ 21 دولة، البحر الأبيض المتوسط هو أكبر بحر شبه مغلق في العالم. تنقسم بلدان إقليم البحر الأبيض المتوسط عادة إلى ثلاثة أقاليم فرعية جنوب وشرق وشمال البحر المتوسط **(FAO and Plan Bleu. State of Mediterranean Forests. Food and Agriculture Organization of the, 2018, pp. 02-03)**:

الشكل 02: أقاليم المجال المتوسطي الثلاثة (جنوب، شرق، وشمال)

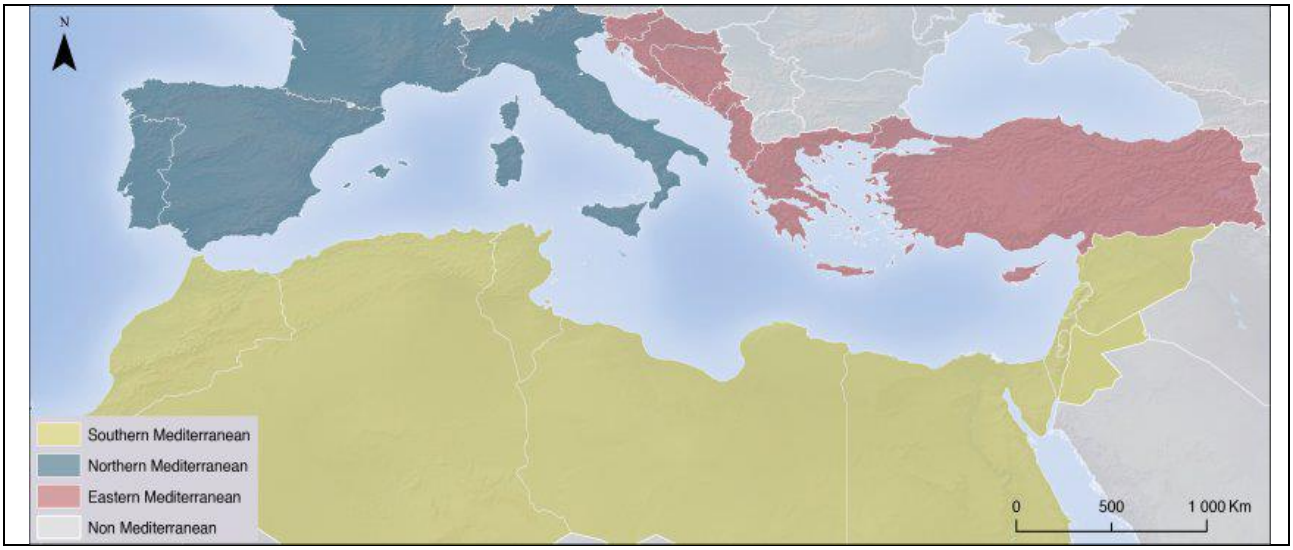

Source: (FAO and Plan Bleu. State of Mediterranean Forests. Food and Agriculture Organization of the, 2018, p. 03)

3. الجانب التطبيقي للدراسة: بعد التطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة بشكل مختصر، سنتطرق في هذا الجزء إلى نتائج الدراسة وتحليلها واختبار فرضياتها، وذلك وفق العناصر التالية:

2.3. نتائج الدراسة: تم تناولها من خلال الجوانب التي تحدد مظاهر التفاوت الاقتصادي والاجتماعي لبلدان المجال المتوسطي(بلدان الشمال والجنوب):

1.2.3. التفاوت الاقتصادي: وسيسلط الضوء في هذه الجزئية على إشكالية التفاوت الاقتصادي من خلال مؤشرات الإنتاج والمبادلات التجارية:

– التفاوت في الإنتاج: من حيث الإنتاج الاقتصادي تتجلى مظاهر التفاوت في المنطقة المتوسطية في كافة القطاعات؛ ففي الفلاحة يحتل الشمال المتوسطي مركز الصدارة في كافة المنتجات الزراعية والحيوانية، ولا تبرز مكانة الجنوب المتوسطي إلا في تربية الأغنام. ويفسر هذا التفاوت بعوامل عدة: طبيعية حيث أن الإمكانات

الطبيعية بالشمال المتوسطي أوفر مما هي عليه بالجنوب المتوسطي. وبعوامل تنظيمية وتقنية، فالفلاحة في القسم الأوربي تعتمد على سياسات هيكلية وتوظيف مكثف للبحث الزراعي والتقني؛ فيما ظلت الفلاحة بالجنوب المتوسطي أقل تجهيزا، وتعتمد على زراعات بورية وتسويقية.

وفي الصناعة تبدو هوة التفاوت أكثر عمقا نظرا لتفاوت السياسات والركائز الصناعية. فإذا كان الجنوب المتوسطي يتوفر على موارد وإمكانات طبيعية هائلة من مصادر الطاقة والمعادن مقارنة بالشمال، فإن النشاط الصناعي يبدو ضعيفا ويرتكز بالدرجة الأولى على الصناعات الإستخراجية والتحويلية والاستهلاكية .أما في دول الشمال، فرغم افتقارها للموارد الطبيعية، فإن أسس التصنيع بها متينة تعتمد على الصناعات الأساسية والمتطورة والدقيقة كالتكنولوجيا الحيوية والإلكترونيك والتجهيزية .(**eDorous, 2019**) والجدول أدناه يوضح متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بالنسبة المئوية

الجدول 01: متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بالنسبة المئوية

البلدان	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (٪ / سنة)		
	2005–2000	2010–2005	2015–2010
البانيا	5.9	5.2	1.9
الجزائر	5.2	2.5	3.3
البوسنة و الهرسك	5.7	2.8	1.3
بلغاريا	5.8	3.1	1.5
كرواتيا	4.5	0.5	-0.5
قبرص	3.6	2.5	-1.8
مصر	3.5	6.2	2.7
فرنسا	1.7	0.8	1.0
اليونان	3.9	-0.3	-4.0
الكيان الإسرائيلي	2.1	4.3	3.5
إيطاليا	0.9	-0.3	-0.6
الاردن	6.4	6.2	2.7
لبنان	3.8	7.6	1.6
ليبيا	5.1	3.9	-
مالطا	2.1	2.0	4.8

الجبل الأسود	2.8	4.4	1.8
المغرب	4.9	5.0	4.0
البرتغال	0.9	0.6	-0.9
صربيا	6.2	2.7	0.4
سلوفينيا	3.6	1.7	0.4
أسبانيا	3.4	1.1	-0.2
اليوغوسلافية جمهورية مقدونيا	2.0	4.0	2.4
تونس	3.9	4.5	1.8
تركيا	4.8	3.2	7.1

Source: (FAO and Plan Bleu. State of Mediterranean Forests. Food and Agriculture Organization of the, 2018, p. 08)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه عدم التجانس الاقتصادي بين دول الضفة الشمالية والجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، حيث مثلت دول البحر المتوسط 10.4 % من الناتج المحلي الإجمالي في العالم، أي بانخفاض من 11.6%في عام 2010 و 13.6%في عام 2000. في حين أن النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي العالمي قد انخفضت، فقد ظل سكان البحر المتوسط ثابت في حوالي 7 % من سكان العالم. ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول جنوب وشرق البحر المتوسط هو أعلى بكثير من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في المنطقة. ومع ذلك تعتبر هذه المعدلات منخفضة بالمقارنة مع معدلات النمو الديموغرافي في هذه الدول. أما في قطاع الطاقة فيتميز المجال المتوسطي في الواقع بثلاثة تباينات كبيرة (**Adamo & Garonna, 2009, p. 08**):

– تتركز موارد الطاقة في بلدان في الجنوب، والبلدان الأكثر ثراء والأكثر استهلاكا للطاقة في الشمال.

– التفاوت بين شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط أوسع إذا أخذنا في الاعتبار انبعاث ثاني أكسيد الكربون: إسبانيا وفرنسا وإيطاليا واليونان مسئولة عن (70%) من إجمالي انبعاث ثاني أكسيد الكربون في المنطقة.

– استغلال الطاقات المتجددة (وخاصة طاقة الرياح والطاقة الشمسية) في دول الجنوب، تمثل (3%) فقط من استهلاك الطاقة في البحر المتوسط. بالإضافة إلى ذلك تشير التقديرات إلى أن الطاقة المهدرة تتراوح بين (30%) و(50%) في دول المجال المتوسطي.

أما فيما تعلق بالعلاقات بين القطاعات الاقتصادية إذ تحقق دول الشمال تكاملًا واندماجًا بين مختلف القطاعات في حين ينعدم هذا التكامل في دول الجنوب إضافة إلى وجود طابع الازدواجية الاقتصادية في دول الجنوب"قطاع تقليدي وقطاع عصري" (**هواس، 2009**):

- **على مستوى الفلاحة:** تحقق دول الشمال إنتاجًا ضخمًا رغم ضعف نسبة السكان النشيطين، وبالمقابل

فرغم أهمية الفلاحة في دول الجنوب فهي تعتمد على أساليب تقليدية ولا تحقق الاكتفاء الذاتي.

- **على مستوى الصناعة:** حققت دول الشمال نهضتها الصناعية بفضل حدوث الثورة الصناعية، وتوفرها على مختلف أنواع الصناعة،في حين تعتبر دول الجنوب حديثة التصنيع وترتبط في نهضتها الصناعية بدول الشمال.

– التفاوت في المبادلات التجارية: ويبدو عدم التكافؤ أكثر على مستوى المبادلات التجارية، فبلدان الجنوب المتوسطي تصدر نحو جاراتها الشمالية المنتجات الفلاحية والمعدنية والطاقية ومواد استهلاكية كالنسيج؛ وكلها مواد ذات قيمة تجارية منخفضة. بينما تصدر بلدان الشمال المتوسطي نحو الجنوب المنتجات المصنعة من معدات وآلات ميكانيكية وتكنولوجية ذات القيمة العالية. لذلك فوضعية الميزان التجاري يكون في صالح بلدان الشمال وسالب بالنسبة لأغلب بلدان الجنوب. ويعيش الجنوب المتوسطي في حالة تبعية تجارية للشمال حيث أن حوالي 55% من مبادلاته الخارجية تتم مع الشمال، في الوقت الذي لا تتعدى فيه نسبة مبادلات الشمال نحو الجنوب 5%. وتفسر هذه الوضعية غير المتكافئة بعوامل تاريخية (الاستعمار)، واقتصادية (تفاوت الوزن الاقتصادي بين الجانبين، نوعية الصادرات والواردات...) (**eDorous, 2019**).

حيث سجل النشاط الاقتصادي العالمي في سنة 2017 نموا قدره 3،8%، وهي أكبر وتيرة منذ سنة 2011، مكتسبا بذلك نصف نقطة مئوية مقارنة ب 2016. جر هذا الارتفاع أساسًا، بقوة النمو في البلدان الناشئة والنامية (4،8%، مقابل 4،4% في سنة 2016)، حيث كان النمو في الدول المتقدمة أكثر اعتدالا، رغم ارتفاعه ب 0،6 نقطة مئوية مقارنة ب 2016 ليبلغ 2،3%. شكلت الزيادة في الاستثمار في الدول المتقدمة، وكذا نهاية تدني الاستثمار في بعض البلدان الناشئة والنامية المصدرة للمنتجات الأساسية، المحركان الأكثر أهمية لتسارع وتيرة نمو إجمالي الناتج الداخلي والنشاط المعملي على الصعيد العالمي. وحسب المناطق الجغرافية الكبرى، تعززت وتيرة توسع النشاط الاقتصادي في أوروبا لتبلغ 2،5%. في منطقة الأورو، وبعد التحسن الملحوظ للنمو منذ 2013، عرف هذا الأخير تواصلا في 2017، حيث ازداد النشاط ب 2،3%. مقابل 1،7% في 2016 و2،0% في 2015. علاوة على انتعاشه كان النمو أكثر تجانسا في البلدان الرئيسية لمنطقة الأورو مما كان عليه في 2016، إذ كان مدعوما بكل من الطلب الداخلي (الاستثمار والاستهلاك) ومن الصادرات، وذلك رغم ارتفاع قيمة الأورو خارج منطقة الأورو، وعلى الرغم من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، شهد النمو في المملكة المتحدة استقرارا نسبيا عند 1،8 % في 2017، مقابل 1،9% في 2016، هذا فيما تعلق بالضفة الشمالية من منطقة البحر الأبيض المتوسط، وفي الضفة الأخرى وبالتحديد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، عرف النمو الاقتصادي تراجعا ليصل 2،6% في 2017، مقابل 4،9% في 2016. يعود هذا التباطؤ إلى انخفاض معدل نمو إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي لمجموعة الدول المصدرة للبترول، إلى 1،7% في 2017، بعد بلوغه ذروة 5،4% في 2016. وعلى عكس ذلك، تدعم النمو عند البلدان المستوردة للبترول ليصل 4،2% في 2017، مقابل 3،7 % في 2016 (**بنك الجزائر، 2018، الصفحات 07–08**). والجدول الموالي يلخص التفاوت

في تطور النمو الاقتصادي الإجمالي بين دول الشمال ودول الجنوب في المجال المتوسطي

الجدول 02: التفاوت في النمو الاقتصادي بين دول المجال المتوسطي

البيان	دول الضفة الشمالية (الاتحاد الأوروبي)		المملكة المتحدة بريطانيا (بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي)		دول الضفة الجنوبية (شمال افريقيا، والشرق الأوسط) وأفغانستان وباكستان	
	2016	2017	2016	2017	2016	2017
معدل النمو	%1.7	%2.3	%1.9	%1.8	%4.9	%2.6

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (**بنك الجزائر، 2018، الصفحات 07–08**)

2.2.3. التفاوت الاجتماعي: وسيسلط الضوء في هذه الجزئية على إشكالية التفاوت الاجتماعي من خلال مؤشرات مستوى الدخل ومؤشرات التنمية الاجتماعية والبشرية:

– التفاوت في مستوى الدخل: ينعكس تباين الأوضاع الاقتصادية داخل المجال المتوسطي على تفاوت الوضع الاقتصادي والاجتماعي لسكانه. وعموما تسجل بلدان الشمال المتوسطي ارتفاعا كبيرًا في الناتج الداخلي الخام خصوصًا في فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، بينما ينخفض هذا المؤشر في بلدان البلقان والجنوب والشرق المتوسطيين. وبالنسبة للدخل الفردي فهو مرتفع جدًا في بلدان الشمال حيث يتعدى على العموم عتبة 10000 دولار للفرد الواحد، بينما هو منخفض في دول الجنوب والتي قل ما يتعدى فيها مستوى 5000 دولار للفرد سنويا. وينعكس تفاوت مستوى الدخل على تباين مستوى التنمية البشرية بين الجانبين؛ فارتفاع الدخل الفردي فيبلدان شمال المتوسط يساهم في ارتفاع نسبة التعليم وتدني البطالة وجودة التأطير والخدمات الصحية. وكل ذلك يؤدي إلى ارتفاع مستوى التنمية البشرية إلى أكثر من 9000 في هذه البلدان لتحتل مراكز متقدمة على الصعيد العالمي. وخلافًا لذلك، يسجل مؤشر التنمية البشرية في بلدان الجنوب انخفاضًا إلى ما دون مستوى 8000 بسبب ضعف الدخل الفردي، وانتشار الفقر والبطالة والأمية، وضعف التأطير الصحي... (**eDorous, 2019**).

– التفاوت في المؤشرات الاجتماعية الأخرى: كما ساهم هذا التفاوت السوسيو–اقتصادي الكبير بين بلدان الشمال والجنوب المتوسطيين في تنامي بعض المشاكل، كالهجرة السرية، والتهريب، وتجارة المخدرات، والعنف السياسي وانعدام الأمن والإرهاب... مما حذا بالبلدان المتوسطية إلى التنسيق فيما بينها لمواجهة هذه المشاكل، فنشأ التعاون الأورومتوسطي (**eDorous, 2019**).

الجدول 03: ترتيب بلد المجال المتوسطي حسب مؤشر التنمية الاجتماعية والبشرية (2016)

البلد	الرتبة العالمية
البلدان ذات مؤشر التنمية البشرية المرتفع (أعلى من 0,8)	
الكيان الإسرائيلي	19
فرنسا	21
سلوفينيا	25
ايطاليا	26
اسبانيا	27
اليونان	29
قبرص	33
مالطا	33 (تعادل)
البرتغال	41
كرواتيا	45
الجبل الأسود	48
البلدان التي يتراوح مؤشر التنمية البشرية فيها بين 0,7 و0,8	
بلغاريا	56
صربيا	66
تركيا	71
البانيا	75
لبنان	76
البوسنة والهرسك	81
الجزائر	83
الأردن	86
تونس	97
ليبيا	102
البلدان ذات مؤشر التنمية البشرية أقل من 0,7	
مصر	111

فلسطين	114
المغرب	123
الجمهورية العربية السورية	149

Source: (FAO and Plan Bleu. State of Mediterranean Forests. Food and Agriculture Organization of the, 2018, p. 10)

يبين الجدول أعلاه تحسين المؤشرات الاجتماعية والذي رافق النمو الاقتصادي في البلدان الجنوبية وتحسينات كبيرة في المؤشرات الاجتماعية ومؤشر التنمية البشرية. حيث بلغ متوسط مؤشر التنمية البشرية نسبة 0,787 في عام 2015، حيث تقع منطقة البحر المتوسط فوق المتوسط العالمي (0,7). ومع ذلك لا تزال هناك تباينات كبيرة بين بلدان البحر الأبيض المتوسط: 12 بلد لديها مؤشر التنمية الاجتماعية والبشرية عالية، جلها من بلدان الضفة الشمالية للمجال المتوسطي، في حين 10 بلدان لديها مؤشر التنمية البشرية بين (0,7)و (0,8)، حيث احتلت كل من لبنان والجزائر وتونس وليبيا في مراتب متأخرة من هذا التصنيف، في حين أن 04 بلدان لديها مؤشر التنمية البشرية أقل من (0,7). كما تبرز دول الضفة الجنوبية في المؤشرات الأضعف للتنمية البشرية.

4. تحليل النتائج واختبار الفرضيات:

مثلت دول البحر المتوسط 10,4% من الناتج المحلي الإجمالي في العالم، أي بانخفاض من11,6%في عام 2010 و 13,6% في سنة 2000. في حين أن النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي العالمي قد انخفضت، فقد ظل سكان البحر المتوسط ثابت في حوالي 7% من سكان العالم. ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول جنوب وشرق البحر المتوسط هو أعلى بكثير من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في المنطقة. ومع ذلك تعتبر هذه المعدلات منخفضة بالمقارنة مع معدلات النمو الديموغرافي في هذه الدول. كما تعززت وتيرة توسع النشاط الاقتصادي في أوروبا لتبلغ 2,5% في منطقة الأورو، وبعد التحسن الملحوظ للنمو منذ 2013، عرف هذا الأخير تواصلا في 2017، حيث ازداد النشاط ب 2,3%. مقابل 1,7% في 2016 و 2% في 2015. علاوة على انتعاشه كان النمو أكثر تجانسًا في البلدان الرئيسية لمنطقة الأورو مما كان عليه في 2016، إذ كان مدعوما بكل من الطلب الداخلي (الاستثمار والاستهلاك) ومن الصادرات، وذلك رغم ارتفاع قيمة الأورو خارج منطقة الأورو، وعلى الرغم من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، شهد النمو في المملكة المتحدة استقرارا نسبيا عند 1,8% في 2017، مقابل 1,9% في 2016، هذا فيما تعلق بالضفة الشمالية من منطقة البحر الأبيض المتوسط. وفي الضفة الأخرى وبالتحديد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، عرف النمو الاقتصادي تراجعًا ليصل 2,6% في 2017، مقابل 4,9% في 2016. يعود هذا التباطؤ إلى انخفاض معدل نمو إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي لمجموعة الدول المصدرة للبترول، إلى 1,7%في 2017، بعد بلوغه ذروة 5,4% في 2016. وعلى عكس ذلك، تدعم النمو عند البلدان المستوردة للبترول ليصل 4,2% في 2017، مقابل 3,7% في 2016. وهذا ما **يؤكد صحة الفرضية الأولى** التي جاءت على أساس أن هناك إشكالية كبيرة في التفاوت في النمو الاقتصادي بين دول المجال المتوسطي حسب مؤشرات الإنتاج والمبادلات التجارية،

وذلك لصالح دول الشمال في مقابل دول الجنوب، حيث تسجل بلدان الشمال المتوسطي مثلًا ارتفاعًا كبيرًا في الناتج الداخلي الخام خصوصًا في فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، بينما ينخفض هذا المؤشر في بلدان الجنوب المتوسطي **(لمزيد من المعلومات ينظر الجدول1 و2)**

بالنسبة للدخل الفردي في المجال المتوسطي فهو مرتفع جدًا في بلدان الشمال حيث يتعدى على العموم عتبة 10000 دولار للفرد الواحد، بينما هو منخفض في دول الجنوب والتي قل ما يتعدى فيها مستوى 5000 دولار للفرد سنويا. كما وتقع منطقة البحر المتوسط فوق المتوسط العالمي (0,7) لمؤشر التنمية الاجتماعية والبشرية. ومع ذلك لا تزال هناك تباينات كبيرة بين بلدان البحر الأبيض المتوسط : حيث 12 بلد لديها مؤشر التنمية الاجتماعية والبشرية عالية، جلها من بلدان الضفة الشمالية للمجال المتوسطي، في حين 10 بلدان لديها مؤشر التنمية البشرية بين (0,7)و (0,8)، وقد حلت كل من لبنان والجزائر وتونس وليبيا في مراتب متأخرة من هذا التصنيف، في حين أن 04 بلدان لديها مؤشر التنمية البشرية أقل من (0,7). وهذا ما **يؤكد صحة الفرضية الثانية** التي جاءت على أساس أن هناك إشكالية كبيرة في التفاوت في النمو الاجتماعي بين دول المجال المتوسطي حسب المؤشرات الاجتماعية والبشرية ومؤشر مستوى الدخل، وذلك لصالح دول الشمال في مقابل دول الجنوب، حيث هناك تباينات كبيرة في المجال المتوسطي فيما يتعلق بمؤشر التنمية الاجتماعية البشرية حيث كانت بلدان الضفة الشمالية للمجال المتوسطي تحظي بالمعدلات الأعلى ، في حين احتلت بلدان الجنوب المؤشرات الأضعف لمعدلات التنمية الاجتماعية والبشرية **(لمزيد من المعلومات ينظر الجدول3)**.

كما وتدعي الشراكة الأورومتوسطية قيمها على عمليات الإصلاح والتحول الجارية في الدول الجنوبية من خلال العديد من آليات التعاون: آلية المساعدة التقنية وتبادل المعلومات، آلية التوأمة، آلية دعم تحسين الحكم والإدارة، حيث تعمل هذه الآليات على تسهيل تنفيذ الاتفاقيات بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة وضمان نقل الخبرة الأوروبية لدعم تطوير مؤسسات الدول المجاورة وتحديثها (**المفوضية الاوروبية،مكتب تعاون يوروبئيد ، 2010، صفحة 58**). حيث جاء في الرسالة التي نشرتها المفوضية الأوروبية وخدمة العمل الخارجي الأوروبي في 8 مارس 2011، في الفصل 5 المعنون "تعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة": "من الضروري لبلدان المنطقة تنشيط اقتصادياتها لتعزيز النمو الذكي المستدامة والشاملة، وتطوير المناطق الأقل حظا وخلق فرص العمل بما يتماشى مع معايير العمل الدولية. وتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SME) والتي لها دور حيوي في خلق فرص العمل. ولكي تزدهر فإنها تحتاج إلى إطار تنظيمي قوي يفضي إلى إنشاء الأعمال التجارية والشركات. والاتحاد الأوروبي مستعد للمساعدة في هذا الصدد من خلال حوار السياسات والتعاون في إطار برنامج العمل الصناعي الأورو–متوسطي" (**Commission européenne, 2018, p. 08**). لذا يجب على الاتحاد الأوروبي تقديم علاقة جديدة مع الدول المجاورة له كمتابعة للبلاغ الصادر في 11 مارس 2003 حتى تلتزم الدول المتوسطية الأعضاء حقًا بمسار الإصلاحات بمجرد حدوث إصلاح مؤسساته وتوسيع نطاقها، وسيتعين على الاتحاد الأوروبي أن يقدم لدوله الضفة الجنوبية مكتسبات مشتركة بدون المؤسسات من أجل تحفيز الالتزام بالإصلاحات المتوقعة

(**Bénédicte, 2003, p. 35**). وتمثل الشراكة الأورومتوسطية الفعلية إدارة أساسية لتحقيق السلام والازدهار المشتركين في الفضاء المتوسط، وتستوجب على كل دول الشراكة توفير العناصر الضرورية لسياسة تتواجه إلى النمو المشترك، وإلى ترسيخ أسس اقتصادياتها والي تنشيط التعليم وتكوين الموارد البشرية. كما تستوجب أهداف الازدهار المشترك وتنشيط أكبر قدر من التماسك الاجتماعي الاقتصادي في المنطقة أن يتم تعزيز سياسات التعاون في الفصل الاجتماعي للشراكة الأورومتوسطية، وهي الركيزة المستند إليها التعاون في سياسات الهجرة (**المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاسبانيا، 2004، صفحة 16**). حيث شهد تنقل الطلاب والموظفين بين أوروبا وجنوب البحر الأبيض المتوسط: 1 462 مشروعًا ، أكثر من 22000 شخص ينتقلون 2015–2017، بين عامي 2014 و 2017، شارك ما يقرب من 6000 شاب من جنوب البحر المتوسط في مشاريع الشباب في أوروبا ، بينما تم استضافة 3 700 مشارك في بلدان جنوب البحر المتوسط. وتنقل العمال الشباب. وشارك أكثر من 3100 عامل شباب من جنوب البحر المتوسط في مشاريع الشباب (بما في ذلك التدريب، وتظليل الوظائف. في أوروبا بينما استضاف أكثر من 260 عاملا شابا في بلدان جنوب البحر المتوسط. قام حوالي 420 متطوعا من جنوب البحر المتوسط بتنفيذ الخدمة التطوعية الأوروبية في أوروبا، بينما تم استضافة أكثر من 670 متطوعًا في دول جنوب البحر المتوسط (**European Commission, 2018, p. 04**).

الشكل03: تنقل الطلاب والموظفين بين الضفة الشمالية والجنوبية في المجال المتوسطي (2014–2017)

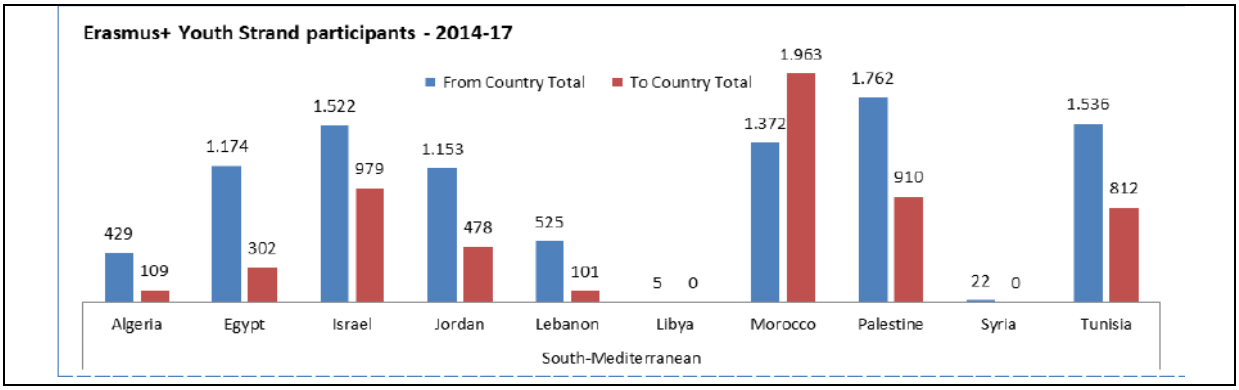

Source: (European Commission, 2018, p. 01)

أما في السياحة من المتوقع ارتفع عدد السياح الدوليين في دول البحر المتوسط بشكل مطرد في العقود الأخيرة في دول البحر المتوسط: حيث ارتفع من 58 مليون سائح دولي (ITAs) في عام 1970 إلى ما يقرب من 314 مليون في 2014، ومن المتوقع أن تجتذب المنطقة 355 مليون في عام 2016. لاحظ أن هذا يشمل الأرقام الخاصة بالدول بأكملها، وتتوقع التوقعات أن يستمر العدد في النمو، ويصل إلى 500 مليون في عام 2030، مما يعني أن هناك 250 مليون سائح دولي في المناطق الساحلية. بالإضافة إلى السياح المحليين (**Union for the Mediterranean, 2014, p. 20**). والشكل الموالي يبين الاتجاهات المتوقعة للسائحين الدوليين الوافدين إلى دول ساحل البحر الأبيض المتوسط:

الشكل 04: الاتجاهات المتوقعة للسائحين الدوليين الوافدين إلى منطقة البحر المتوسط بالمليون

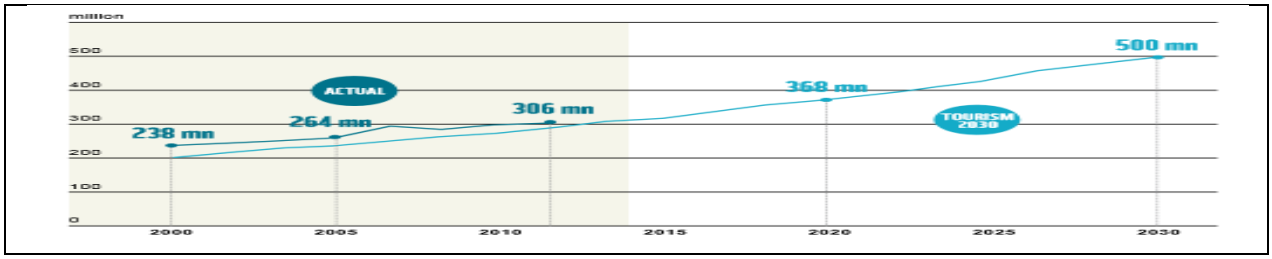

Source: (Union for the Mediterranean, 2014, p. 21)

كما تم إطلاق مشروع الاتحاد من أجل المتوسط بشكل رسمي في قمة باريس المنعقدة في 13 جويلية 2008 بحضور قادة أو ممثلي 43 دولة. إلى تحقيق 06 مشروعات إقليمية مستقبلا هي (**سمير عياد، 2019، الصفحات 140–141**): مكافحة التلوث في المتوسط، حيث قدمت المفوضية الأوروبية في مارس 2008، مشاريع عملية تهدف إلى إزالة 80% من مصادر التلوث بحلول سنة 2020، ويفترض أن تكلف ملياري أورو على الأقل. إنشاء طرق بحرية وبرية لتحسين تدفق التجارة بين جانبي البحر المتوسط. تعزيز الدفاع المدني لمواجهة الكوارث الطبيعية، مرتبطة بالاحتباس الحراري. وضع خطة الطاقة الشمسية في المتوسط. تطوير جامعة متوسطية دشنت جوان في بورتوروز(سلوفينيا) ومبادرة للمساعدة على تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة.

أما في مجال البحث والتعليم تجلى الالتزام لأول مرة في المؤتمر الوزاري الأورومتوسطي حول التعليم العالي والبحث العلمي، الذي عقد في القاهرة، في جوان 2007، حيث أكد المشاركون خلالها على الحاجة إلى المضي قدما نحو إنشاء "منطقة أورومتوسطية للبحث والابتكار" والتي تهدف إلى(**Arvanitis, 2012, p. 288**) : تحديث سياسات البحث والتطوير في البلدان المتوسطية الشريكة، من خلال تطوير القدرات المؤسسية. تعزيز مشاركة البلدان المتوسطية الشريكة في البرنامج الإطاري (FP) مع مراعاة احتياجاتهم الخاصة ومصالحهم المشتركة. تشجيع الابتكار في البلدان المتوسطية الشريكة من خلال تعزيز استغلال منتجات البحث والتطوير التكنولوجي (RTD) في المجتمع والصناعة. تشجيع تنقل الباحثين. كما أن هذه الشراكة الأورومتوسطي تسعي في مجال الطاقة إلى تحقيق ثلاثة أهداف (**Gawda t, 2012, p. 200**):

- متابعة وتوسيع نطاق تنفيذ إصلاحات سوق الطاقة وتطوير التنسيق التدريجي لسياسات الطاقة والأطر التنظيمية بين دول الشراكة الأورومتوسطية نحو الهدف طويل الأجل المتمثل في إنشاء سوق طاقة مشتركة.
- المشاركة في استراتيجيات وسياسات وأنظمة أكثر استدامة في مجال الطاقة من خلال تشجيع الحفاظ على الطاقة وكفاءة استخدام الطاقة على جانبي العرض والطلب، وكذلك الزيادة الكبيرة في مصادر الطاقة المتجددة وغيرها من مصادر الطاقة المنخفضة الكربون، وكذلك عن كثب الاهتمام بحماية البيئة، بما في ذلك النفط البحري والتلوث.
- إنشاء أطر مناسبة لتحسين مناخ الاستثمار، لاسيما لضمان تنويع مصادر الطاقة، وتعزيز توصيلات الغاز والكهرباء، ودعم نشر تكنولوجيا كفاءة استخدام الطاقة وأفضل الممارسات.
- وتتوقع الشراكة الأورومتوسطية حدوث عدة تطورات إيجابية في المنطقة، حيث يسعى الإتحاد الأوربي إلى توطيد

علاقاته أكثر فأكثر مع دول الضفة الجنوبية وخاصة دول المغرب العربي، من خلال اتخاذ مبادرات وخطوات في صالح الدول على كافة المستويات والميادين، وخاصة تعزيز المسار الديمقراطي ودعم حقوق الإنسان ودعم نشاط أكثر فعالية للمجتمعات المدنية، في محاولة لإقامة علاقات شراكة أكثر توازنا من خلال إقامة حوار جاد وفعال مع الطرف ألمغاربي، وإشراكه في اتخاذ القرارات التي تخص المواضيع ذات المصلحة المشتركة بين الطرفين. وفي مقابل ذلك فالدول المغاربية تعتمد على تكامل مغاربي وثيق مع تعاون عربي– عربي، ومتوسطي شامل، ويتطلب ذلك العمل على إحياء التكتلات الجهوية كإتحاد المغرب العربي ومحاولة تجسيد قراراتها وتفعليها بصورة أسرع وبجدية أكثر، خاصة من جانب القادة السياسيين، أكثر مما هي عليه الآن الأمر الذي يمكن من تشكيل كتلة موحدة وقوية في وجه الإتحاد الأوربي، تمكن من إنشاء سياسة مشتركة في كافة المجالات وعلى مختلف الأصعدة (**العرباوي، 2013، الصفحات 314– 315**).

وكل هذا **يؤكد صحة الفرضية الثالث جزئيًا**، والتي جاءت على أساس أن مساهمة الشراكة الأورومتوسطية في الحد من إشكالية تفاوت النمو الاقتصادي والاجتماعي بين دول المجال المتوسطي لصالح دول الجنوب، لكن بشكل ضعيف ويخدم بدرجة أولي دول الشمال. حيث تسجل بلدان الشمال المتوسطي مثلًا ارتفاعًا كبيرًا في الناتج الداخلي الخام خصوصًا في فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، بينما ينخفض هذا المؤشر في بلدان الجنوب المتوسطي (**لمزيد من المعلومات ينظر الجدول1**). بالإضافة إلى أن العلاقات التجارية غير متكافئة حيث تعتبر دول الجنوب مصدرة للمواد الأولية ومستوردة للمواد الغذائية والصناعية. كما أن هناك تباينات كبيرة في المجال المتوسطي فيما يتعلق بمؤشر التنمية البشرية حيث كانت بلدان الضفة الشمالية للمجال المتوسطي تحظي بالمعدل الأعلى، في حين احتلت بلدان الجنوب المؤشرات الأضعف للتنمية البشرية (**لمزيد من المعلومات ينظر الجدول3**).

5. خاتمة:

يتميز المجال المتوسطي بالفوارق الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة، لاسيما بين البلدان في شمال المنطقة وجنوبها. وهذه الفوارق لها آثار مباشرة وغير مباشرة على العلاقات بين دول المجال المتوسطي. لذالك جاءت الشراكة الأورومتوسطية في ظهرها حسب الكثير لتدعم عمليات الإصلاح في الدول الجنوبية من خلال العديد من آليات التعاون كآلية المساعدة، لكنها في الحقيقة غير مجسدة على أرض الواقع بالشكل الصحيح الذي يخدم دول الضفة الجنوب في المجال المتوسطي، بل مجرد حبر على ورق تتغني به دول الضفة الشمالية من أجل تحقيق أهداف خفية استغلالية.

1.5 نتائج الدراسة: من بين أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة نجد:

- ترتبط دول الشمال ودول الجنوب بعلاقات تجارية غير متكافئة حيث تعتبر دول الجنوب مصدرة للمواد الأولية ومستوردة للمواد الغذائية والصناعية.
- تسجل بلدان الشمال المتوسطي ارتفاعًا كبيرا في الناتج الداخلي الخام خصوصا في فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، بينما ينخفض هذا المؤشر في بلدان الجنوب المتوسطي
- هناك تباينات كبيرة في المجال المتوسطي فيما يتعلق بمؤشر التنمية البشرية حيث كانت بلدان الضفة الشمالية

للمجال المتوسطي تحظي بالمعدل الأعلى، في حين احتلت بلدان الجنوب المؤشرات الأضعف للتنمية البشرية.

- تحقق دول الشمال إنتاجًا ضخمًا رغم ضعف نسبة السكان النشيطين، وبالمقابل فرغم أهمية الفلاحة في دول الجنوب فهي تعتمد على أساليب تقليدية ولا تحقق الاكتفاء الذاتي.
- حققت دول الشمال نهضتها الصناعية بفضل حدوث الثورة الصناعية، وتوفرها على مختلف أنواع الصناعة، في حين تعتبر دول الجنوب حديثة التصنيع وترتبط في نهضتها الصناعية بدول الشمال.

2.5 اقتراحات وتوصيات الدراسة: من خلال كل ما سبق يمكن اقتراح جملة من التوصيات المتعلقة بموضوع الدراسة:

- تحديد وتحليل الاحتياجات المشتركة بين دول الشمال والجنوب في المجال المتوسطي بصفة مشتركة من أجل ترتيب الأولويات والأعمال الضرورية وفق مقتضيات الوضع المحلي لكل دولة على حدة، وتتولى الدول الشريكة تشكيل إدارة محلية مشتركة للإشراف على تنفيذ برامج التعاون عبر الحدود.
- ضرورة القيام بتعديلات هيكلية جذرية اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا وحتى ثقافيًا في دول الضفة الجنوبية للمجال المتوسطي قبل الخوض في مثل هكذا شراكات في ساحة دولية جامحة على مختلف الأصعدة لاسيما الاقتصادية منها.
- تفعيل آلية التوأمة عن طريق مشاريع مشتركة فعلية بين إدارات دولتين إحداهما من الجنوب مع احتفظ البلد الشريك بالملكية.
- تعزيز الإدارة العامة في العديد من المجالات مثل الإصلاح الإداري وأخلاقيات القطاع العام، ومحاربة الفساد والرقابة المالية والداخلية والخارجية من أجل وضع أنظمة الإدارة في دول الجنوب في الوضعية المناسبة لاقتصاد السوق.
- بعث آلية تسهيل الاستثمارات بين دول الشمال والجنوب في المجال المتوسطي للاستفادة من هبات آلية الاستثمار في منطقة الجوار في تمويل مشاريع التعاون العابر للحدود والإقليمية.
- توفير الدعم الفني لدول الجنوب عن طريق بعثات الخبراء وورشات العمل والندوات والزيارات الدراسية في مجالات محددة في المدى القصير من أجل تقريب تشريعات دول الشمال وتطبيقاتها من تشريعات نظرتها الجنوبية.
- ضرورة تنسيق التعاون الأمني بين دول الشمال والجنوب وتبادل المعلومات من أجل تفكيك الشبكات الإرهابية والإجرامية العابرة للقارات والتي تمثل تهديد مشترك في المنطقة.

6. قائمة المراجع

1.6 المراجع باللغة العربية:

(**1**) المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاسبانيا .(2004) .الهجرة والتعاون بين دول المنطقة الأورومتوسطية)إعادة توازن اشبلية مع تامبيري(، .*مسودة تقرير القمة التاسعة الأورومتوسطية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية وللمؤسسات المماثلة* .اسبانيا.

(**2**) المفوضية الاوروبية،مكتب تعاون يوروبئيد . (2010). أوروبا وجيرانها: بانوراما البرامج والمشاريع الإقليمية في البلدان المتوسطة. بروكسل، قسم المعونات الأوروبية للتنمية: المركز الإعلامي للآلية الأوربية للجوار والشراكة.

(**3**) امحمد زياد، و مختار عريس. (2019). تحديات الغاز الطبيعي الجزائري في ظل التعاون الطاقوي الأورومتوسطي في الألفية الثالثة: دراسة تحليلية. *مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية ، 03* (01).

(**4**) بنك الجزائر. (2018). *التقرير السنوي 2017*. التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر.

(**5**) سعيد هواس. (2009). *عدم التكافؤ بين الشمال والجنوب*. تاريخ الاسترداد 15 10, 2020، من منتديات تونيزياسات: https://www.tunisia-sat.com/forums/threads/552250/

(**6**) غفال ,إ .(2017) .تقييم الدور التمويلي للشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفنرة .(2000-2014) *أطروحة دكتوراه، تخصص نقود وتمويل* .بسكرة ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير :جامعة محمد خيضر.

(**7**) فاتح النور رحموني. (2017). ما بعد الحوار الأمني – الحوار الثقافي والحضاري كمقاربة وقائية للأمن الأورومتوسطي. *مجلة البحوث السياسية والإدارية ، 06* (11).

(**8**) ليليا بن منصور. (2012). الشراكة الأورومتوسطية ودورها في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي(الجزئر، تونس، المغرب). قسنطينة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية: جامعة منتوري.

(**9**) محمد سمير عياد. (2019). *الاتحاد من أجل المتوسط، العدد06*. تاريخ الاسترداد 16 10, 2020، من https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=5&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKEwiqn7iZjfbhAhWP1eAKHfiN&url=https%3A%2F%2Fwww.univ-sba.dz%2Fmed_dialogue%2Fimages%2FArticle_C4XWyg81JoGOJN8.pdf&usg=AOvVaw0LWvO70&cle

2.6 المراجع باللغة الأجنبية:

(10) Adamo, K., & Garonna, P. (2009). *EURO MEDITERRANEAN INTEGRATION AND COOPERATION: PROSPECTS AND CHALLENGES*. Retrieved from https://www.unece.org/fileadmin/DAM/oes/nutshell/2009/9_EuroMediterranean.pdf

(11) Arvanitis, R. (2012). La coopération euro-méditerranéenne en matière de recherche et d'innovation. *Culture et Société* . Bilan, France: Développement et coopération.

(12) Bénédicte, S. (2003). DYNAMISER L'ESPRIT DE COOPERATION EURO-MEDITERRANEEN. *Etudes et Recherches* (28).

(13) Commission européenne. (2018, 03 08). Coopération industrielle euro-méditerranéenne Programme de travail 2014-2017. *Ref. Ares(2018)1290732*

(14) DUPUY, E., & SADER, K. (2007). La Politique Européenne en Méditerranée :« Plus que le libre-échange et moins que l'adhésion » - Qu'en est il aujourd'hui ? *Un rappel des enjeux et des limites de la coopération* .

(15) eDorous. (2019). *تفاوت النمو بين الشمال والجنوب: المجال المتوسطي نموذجا(2019)*. Retrieved 10 12, 2020, from الاجتماعيات: https://edorous.com/%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%ac%d8%aa%d9%85%d8%a7%d8%b9%d9%8a%d8%a7%d8%aa-854/%d8%aa%d9%81%d8%a7%d9%88%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d9%86%d9%85%d9%88-%d8%a8%d9%8a%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%b4%d9%85%d8%a7%d9%84-%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%ac%d9%86%d9%88%d8%a8-%d8

(16) European Commission. (2018). EU-Southern Mediterranean cooperation through Erasmus+.

(17) FAO and Plan Bleu. State of Mediterranean Forests. Food and Agriculture Organization of the. (2018). State of Mediterranean Forests 2018. *Published by the Food and Agriculture Organization of the United Nations and Plan Bleu* . Rome: Regional Activity Center of UN Environment/Mediterranean Action Plan.

(18) Gawda t, B. (2012). Energy Cooperation in the Mediterranean Sea. *EuroMed Survey* .

(19) Schulz, M., & Napoletano, P. (2008, AVRIL). LE FUTUR DES RELATIONS EURO-MÉDITERRANÉENNES. DOCUMENT DU GROUPE PSE: Publication de l'Unité Méditerranée et Moyen-Orient du Secrétariat du Groupe socialiste au Parlement européen.

(20) Union for the Mediterranean. (2017). *Annual Report 2016.* The UfM Secretariat is co-Fundeb by the EUROPEAN UNION, Barcelona, Spain.

(21) Union for the Mediterranean. (2014). BLUE ECONOMY IN THE MEDITERRANEAN. *Barcelona, Spain* .(17).